كذا لخليل الذي لم يتصف به على الموصوف ذي الحرف
في غير ما قرن بكمل المحرمين القنص بالحافظين القرن
قلت ومن كثير ان يغلبا على الأدنى فلا تفوتا

ليتسبب المسند بالشرط لكون الأداة معنى الأداة المقيدة بما اختلف باختلاف معاني الأدوات وذلك مقرر في علم النحو ولابد من البحث هنا في ان واذا ولو لاختصاصها بالماضي وقد يقع لها تعلق بالمستقبل كما ان واذا الشرطية قد يستعمل سوا كان فعلها ماضيا او مضارعا او ماضي اللفظ والاصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط وهي اذا الخبرية والحاصل ان على الماضي ودن اذا وغلب واذا اللفظ الماضي لدلالته على الوقوع قطعا اذ المستقبل للمقصود تحقق وقوعه بوني فيه بلفظ الماضي قال تعالى فاذا جاتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه اي في الحسنة باذا الماضي لان وقوعها مجزوم به لان المراد بها النعم ونعم الله تعالى لا تنفك عن الخلق وفي السيئة باذ وللمضارع اشارة الى ندورها وهي ما يسوء الانسان ولهذا ذكر الله تعالى الى التقليل بخلاف الحسنة وقد تخرج ان عن اصلها فتستعمل في الجزوم به لنكت منها التجاهل كقولك العبد لمن يطلب سيده ان كان في الدار اخبرتك بوجودها انه غير جازم وهو عالم بكونه فيها ومنها كونه المخاطب غير جازم كقولك لمن يكذبك ان صدقت فما اذا انفعل مع علمك بانك صادق ومنها التوبيخ لكون المتكلم يشعر على ما تقتضي الشرط من اصله بحيث لا يصح الا على سبيل الفرض نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين في قراءة من كسر ان ومنها تنزيل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على مقتضى العلم كقولك لمن رؤيتها ان كان لك مال فلا توديه ومنها تغلب الذي لم يتصف بالجزم على الجازم به ان يسند الفعل الى جماعة بعضهم جازم وبعضهم شاك فيغلب على غير ذي نحو بانها لئن كنتم في ريب من البعث فاستطرد الى ان الغلبة باب واسع يجري في فنون كثيرة كقولهم القمران لابي بكر وعمر غلبة الاخف وقوله تعالى وكانت من القانتين غلب المذكر على المؤنث وقولهم الخافقان للشرق والمغرب وهو حقيقة في الثاني والقمران للشمس والقمر غلبة المذكر وقوله صلى الله عليه وسلم او اثنتا اختان فالحنان خاص بالمذكور والاثنان المحض كما هو ظاهر كلام الصحاح وقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون غلب المخاطب على غيره وشرط من الحاجب في التغلب ان يغلب الادنى على الاعلى لان القمرين الشمس والقمر اكثر افضل من عمر واورد عليه ابجران للملح والعذب والجماعة على عكس الطير فشرط تغلب الاعلى هو والذي تختار خلافا لهما بل قد يكون للافضل والاخف والمذكر ولغيره ذلك وقد بينتها بهذه المسئلة من زيادتي

واختصتا بالجملة الفعلية مستقبلا ونزلته لنكتة

كما ابراز الذي لم يحسن في صورة العالم على التنزيل

والقصد للرغبة في وقوعه وقيل والتعريض من خوفه

نحو ابن

نحو ابن الشرك والتعريض تم فيه ضعف الكلام ممن قال تم

ومنه تعالى تأوه لا عبد وحسنه استماع من قد يتفقد

حظابه المتكلم وجه منع غضبه اذ لم يكن فيما صنع

نسبته المؤم والاعانة على قوله لما اباينه

من نحو اذ لم يرد له سوى مراعاة نفسه كما توخى

تختصران واذا بالجملة الفعلية الاستقبالية لكون كل منهما للمقطوع بامره في الاستقبال ولا يخالف ذلك الا لنكت منها ان يجعل غير الحاصل كالحاصل ومثل بقوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فيهما ومنها ان يقصد المتكلم التفاؤل بوقوعه فيعبر عنه بلفظ الماضي او الحال تاركا عنه في وقوعه نحو ان طرف بحسن العافية ان اردن تحصنا قال الشاكي وقد يوتى بالماضي لا لارادة التقرير وهو ان يخاطب فلانا ويراد غيره نحو قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن الله عليه وسلم والمراد غيره لاستحالة الشرك عليه شرعا فجعل كالعاجز عن الاصل بالاستحالة الشرعية منزلة العقلية وسمي هذا الباب الكلام المنصف لانه يوجب ان ينصف المخاطب اذا رجع الى نفسه وتحاسبها استدراجا لاستدراجه لحكم الاذعان والتسليم تعالى وتطيرت قوله وتحاشى لاعدا الذي فطرني واليه ترجعون اي وما لكم لا تعبدون ووجه حسن التعريض استماع من يتصدر خطابه المتوجع وجه يمنع غضبه اذ لم يصرح بنسبته الباطل والاهانة بل قوله اذ لم يرد له الا ما اراد لنفسه ولو لشرط لماض وانقلبه لالا نفا المشروط او بقائه

وذاك بالازم كهذا ذكر جاعه وبحثه له نصر

اختلفت عبارة النحاة في معنى لو وقد استوفيت اقوالهم في كتابي مجمع المجامع وعبارة المجرور فيها الحاصل امتناع لامتناع وشرطها الاكثر بان المراد امتناع الثاني لامتناع الاول فقولك لو جاءني زيد اكرمتك يفيد امتناع الاكرام لامتناع مجيء زيد وقد ورد على هذه القاعدة اشياء منها قوله تعالى ولو ان قرانا الارض من تخرج اقلام الاية فانه يستلزم عليها ان يكون الدفاتر موجودا عند عدم كون ما في الارض من شجر اقلاما والبحر مدادا وحديث نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه يستلزم انه اذا خاف عصى ولا يلزمان ذلك غير مراد والذي لجماعة منهم صاحب التلخيص وشيخنا ان لو للشرط في الزمن الماضي ولهذا قيل انها للشرط الوضع وانها المشروط باللام والافصل ولا حالة تطابق وضعه على انها وثوبته ويترتب من ذلك قولهن ما كان يحترف شرط يمتنع امتناع ما تليه والجملة التالية من يلزم من عدم وقوع الثاني وقوع الثاني فقيام زيد من قولك لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام اخر غير قيام زيد عن قيام زيد اطلب له الاعراض لذلك واحسن منه قول الشيخ خالد الدين بن هشام ان ما سبب عن الثاني الاول وله تخلفه غير انه يقل ايضا نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لان خلفه نحو لو كان

Copyright © King Saud University